

انها ليست قوانين طبيعية

د. عارف دليلة

هل القوانين الاقتصادية الموضوعية ، كقانون العرض والطلب ، مثلاً ، من " القوانين الطبيعية"؟ .

قد يفاجأ البعض بهذا السؤال ، إلا أن المسألة مطروحة جدياً ولها استخداماتها الكثيرة والخطيرة!

ان القوانين التي نتحدث عنها هنا ليست تلك القوانين المكتوبة التي تشرعها سلطة ما وتلتزم الناس بتنفيذها .. فهذه تسمى بالقوانين الوضعية .. أما القوانين الموضوعية فهي تلك " القوى الخفية " التي توجه وتتحكم بالظواهر الطبيعية والاجتماعية ، فظواهر مثل غليان الماء عند درجة حرارة معينة ، وسقوط المطر في شروط جووية محددة وغير ذلك من الظواهر الطبيعية المتكررة جعلت الإنسان يبحث عن العلاقة بين الأسباب والنتائج ويكتشف القوانين التي تتحكم بوقوع هذه الظواهر ، ثم يعمم المعرفة والتجربة المتراكمة لديه عنها ليتوقع حصولها مسبقاً . لكن المجتمع ظاهرة مختلفة عن الظواهر الطبيعية ، وأكثر تعقيداً منها بكثير . ويرجع ذلك إلى أن مادة المجتمع هي الانسان ، وليست الأشياء . وميزة الانسان النوعية هي العقل . فهو مادة وعقل بينما الطبيعة هي مادة غير عاقلة ، وفي الجزء الحيواني الأكثر تطوراً فيها هي مادة وغريزة ، والغريزة ثابتة أما العقل فمتطور .

والميزة النوعية الثابتة للظاهرة الاجتماعية هي الدور الكبير الذي تلعبه العلاقات الاجتماعية في تاريخ الانسان - فالمجتمع لا يتكون من ذرات منعزلة ، وإنما من " خلايا " مترابطة متفاعلة تتناقل عبر الزمان والمكان معارفها وتجاربها لتضيف إليها . ولذلك فبالرغم من أن قوانين الحياة الاجتماعية تعمل ، مثل قوانين الطبيعة ، بصورة موضوعية أي بشكل مستقل عن إرادة ورغبات الإنسان ، إلا أنها تختلف عن القوانين الطبيعية بانها لاتعمل إلا من خلال الانسان وبوساطته . فهي لاتلغي دوره بل تؤكد .

وهكذا فإن الانسان يقف بين " مسير " ، إذا كان مستسلماً استسلاماً سلبياً أعمى لما تصنعه به هذه القوانين ، وبين " مخير " ، إذا استطاع اكتشافها وفهم طريقة عملها وعدم انتظار ما تحمله له بل الاحتياط لما هو غير مرغوب من " أعمالها " والاستعداد مسبقاً لما يمكن أن تأتي به في غير صالحه ، من أجل تعديل عملها وتغيير نتائجها ، وهنا بالذات تبرز وظيفة الميترتين النوعيتين للإنسان ، كمخلوق عاقل وكخلية اجتماعية ، بالمقارنة بما يحصل في العالم الطبيعي ، بما فيه العالم الحيواني .

وبكلمة أخرى ، فإن الطابع الموضوعي للقوانين الاجتماعية " مطعم " بوعي الانسان وإرادته وحركته الاجتماعية التاريخية المتطورة عبر الزمان والمكان ، بينما الطابع الموضوعي للقوانين الطبيعية ثابت وذو حتمية مطلقة بالنسبة لوعي الانسان وقدراته .

الانسان واكتشاف القوانين الموضوعية

تميز الاسلام من بين العقائد بإيقاظ وعي الانسان على مكانته وقدراته الطبيعية والاجتماعية وبدعوته إلى ممارسة دوره على الوجه الأكمل في إعمار العالم وما يتطلبه ذلك من إعلاء لشأن العقل والعلم في الحياة والاندفاع نحو اكتشاف أسرار الكون القريب منه والبعيد . وليس أبلغ على ذلك كله من اعتباره خليفة في الأرض وما يتضمنه هذا الاستخلاف من مسؤوليات جسام في إدارة شؤون الحياة على هذه الأرض .

لقد تطور العقل الانساني تطوراً هائلاً عبر العصور . في البداية وعلى مدى أحقاب طويلة كان الوعي الانساني يتطور كانعكاس للتجربة والممارسة .

فمن خلال الاحتكاك بالطبيعة والحياة الاجتماعية كانت تستقر لدى الناس خبرات وتجارب معينة ما يلبثون أن يصيغوها في صياغات ثابتة قابلة للانتقال والتعميم . وكان ذلك في كثير من الأحيان سبباً للجمود والمحافظة ومقاومة الجديد .

فعندما تثبت التجربة خطأ المعارف والخبرات المتراكمة أو ضرورة تعديلها كان ذلك يصطدم على نطاق الوعي بروح المحافظة والتفديس والعادات والتقاليد التي تكاد تتحول إلى ما يشبه الطبيعة الثابتة .

وكان الصراع بين القديم والجديد يكلف البشرية الكثير ويضيع عليها الكثير . لكن الجديد ورغم الكثير من الخسائر كان ينتصر في نهاية المطاف . في هذا المستوى من التطور كانت التجربة والممارسة تسبق الوعي وتحدده وتتحكم بتطوره .

أما المرحلة الثانية والتي ازدهرت مع ازدهار الحضارة الاسلامية فقد تميّزت بقفزة كبيرة للوعي جعلته يتقدم على التجربة والممارسة ليجرّها وراءه .

وكان من نتيجة ذلك النهوض السريع في التطور الاجتماعي والفسحة غير المحدودة التي أتاحت للإنسان ليتعرف على أسرار الطبيعة وينظم حياته فيها والتي أتسمت بتطور واسع في مختلف ميادين العلم والمعرفة . لكن القيود التي فرضتها التجربة والممارسة في الواقع على نهضة العقل لاحقاً أدت إلى محدودية الآفاق التطبيقية والآثار الواقعية لهذه النهضة ، وحصل الانفصال ثم التعارض بين التجربة والنظرية ، ثم أطبقت التجربة على الوعي حتى جعلته خادماً لها ، ينحدر بدرجات متسارعة مع انحدارها .

في ذلك الوقت كان الغرب قد بدأ يتفتح على الشرق وعلى علومه وتجاربه وفي الوقت الذي كان يتحطم فيه الشرق بفعل تناقضاته الداخلية وتحجره العقلي والضربات الخارجية ، استطاع الغرب ان يمسك بطرف الخيط ، وان يستولي على الشعلة التي بقي قروناً يستضيء بنور ذؤابتها دون أن يتمكن من إغنائها بشيء . ثم بدأت التجربة تتفتح لديه .

وأخذ العقل الغربي الحديث يتطور مع تطور الممارسة ، ويلتصق التصاقاً حميماً بالمصلحة المباشرة للناس ، وليس غريباً أن يطغى المذهب النفعي في كل مجالات المعرفة والحياة في الغرب ، وإن كان هذا المذهب النفعي لا ينطلق من مصلحة الجماعة او المجتمع ، وإنما من مصلحة الفرد المنعزل ، التي أصبحت محصورة بقلّة من أفراد المجتمع ، هذه المصلحة التي يفترض ، تسليماً ، أنها تتطابق مع مصلحة المجتمع بشكل عام ، وان التعارض بينهما ليس إلا استثنائياً ومؤقتاً !

وراء المصلحة الخاصة

في هذه المرحلة كان تطور الوعي والعلم يجري في علاقة متبادلة مباشرة مع تطور التجربة التي تحرضها المصلحة الخاصة ، وبشكل مواز لها . وهذا ما يفسر التطور غير المحدود في الكشف عن القوانين الطبيعية ، مقابل محدودية الكشف العلمي عن القوانين الاجتماعية ، والاحجام المغرض عن التوجيه الصحيح للحياة الاجتماعية عندما يصطدم بالمصالح الخاصة السائدة ، وتوقف هذا الكشف عند خدمة هذه المصالح . فالعصر الحديث هو عصر ظهور وتطور الرأسمالية في الغرب . والرأسمالية بعكس الانماط الاجتماعية السابقة لها ، هي النظام التي تتحول فيه الثروة الجامدة إلى رأس مال حي تتوسع دائرة استغلاله دون حدود ويكتسب فيه المال المكنوز الحياة ، فيتزايد دون توقف من خلال الاستغلال والتراكم . ولا يجري ذلك إلا عبر تنافس وتطاحن المصالح الخاصة . وهذا ما يتطلب التسابق على تطوير وسائل وفنون الانتاج والإدارة الاقتصادية للموارد لتحقيق مبدأ " أقصى عائد بأقل تكلفة " من أجل الصمود في المنافسة وإخراج الآخرين من السوق واحتلال مكانهم ، هذا القانون أصبح له تطبيقاته الخطيرة على المستوى العالمي . وهكذا فقد أصبح العلم والوعي كله ، سواء ما يتعلق منه بخدمة الممارسة مباشرة ، مثل الهندسة والفيزياء والكيمياء والرياضيات وغيرها ، أو ما يتعلق منه بالفكر ، كالفلسفة والآداب والفنون والأخلاق والدين والاقتصاد والسياسة وغيرها ، كل ذلك أصبح مسخراً للهدف الأعلى والأسمى لهذا النظام ، وهو خدمة المصالح الخاصة المجسدة أولاً واخيراً بالربح وتراكم الثروة وهما أساس السيطرة في عالم من المصالح المتصارعة .

وكان من أبرز متطلبات هذا النظام ، بالإضافة إلى تسخير الوعي للمصلحة مباشرة ، إضفاء الصفة الطبيعية الخالدة على القوانين الاجتماعية والاقتصادية السائدة ، بل واعتبارها " قوانين إلهية " مطلقة ، لا تقبل النقاش !

فقانون القيمة ، وقانون العرض والطلب اللذان يعتبران من أهم القوانين السائدة في الحياة الاقتصادية الرأسمالية أصبحا يتمتعان بقديسية مطلقة ، حسب الايديولوجيا السائدة ، وما يأتيان به هو العدالة الكاملة ، بل هو " العدالة الالهية " حسبما يزعمون !

بل يذهب الفكر الخادم للمصلحة السائدة إلى البرهان على ان قوانين النظام هذا ، هي قوانين الحياة الانسانية منذ خلق الانسان على الأرض وإلى يوم يبعثون ! وليست قوانين لهذا النظام وحده ، ولدت مع ولادته ، وتزول بزواله .

قوانين مصالح متعارضة

بما أن الانسان ليس واحداً ، وإنما هو مختلف حسب المصالح ، وهو مختلف ، لذلك ، في الوعي والنظر إلى الأمور ، فقد كان للمسألة وجهها الآخر . فعلى مستوى المجتمع الواحد أدى تطور النظام الرأسمالي إلى " انشقاق " إنساني واسع ، بين قلة تهيمن على كل المقدرات والمصائر ، وبين كثرة ساحقة لاتملك من شأن مصيرها شيئاً ، وما يعطى لها فهو " نصيبها المقدر " بفعل هذه " القوانين الطبيعية " المزعومة التي لا مرد لارادتها !

وإذا شاعت هذه القوانين أن يموت الناس من الجوع ، في الوقت الذي يحرق الأثرياء ثرواتهم المتراكمة من جهد هؤلاء الناس ، خوفاً من انخفاض الأسعار لو عرضت كل المنتجات في الأسواق ، فانهم يصورون ارادة القلة على أنها " إرادة الله " لأنها تطبيق " لقوانينه " الثابتة كما يزعمون !

وهكذا ، وبكل " بساطة وتواضع " يتنازل الاحتكاريون عن نسبة القوانين الى نظامهم ، وعن الدور المناط بهم لتنفيذ هذه القوانين وحمائتها من أي معارضة تهدف إلى تعديلها أو إلغائها ، لينسبوا هذه القوانين إلى الله سبحانه وتعالى ، وليطابقوا بين مصلحتهم الحكمة الإلهية !

وإذا كانت قوانين تطور الاستعمار والعلاقات الدولية التي قامت عبر قرون طويلة على النهب بمختلف الوسائل والأساليب قد أدت إلى إفقار ثلاثة ارباع شعوب العالم وإبقائها في حالة يائسة من التخلف والبؤس والجمود ، بينما تتحول ثرواتها المنهوبة في أيدي ناهبيها إلى انتاج أسلحة التدمير الشامل ووسائل القهر والإفساد التي تحقق أعلى الأرباح لأرباب هذه المصالح فإنهم يصدرون إلينا أيضاً الفكر الذي يفلسف ويبرر هذا الواقع " بقوانين طبيعية " ، بل " إلهية " لايتحمل مسؤوليتها بشر ، ولا دول ، ولا سبيل لتعديلها إلا بدفع المطالب والمظالم إلى سلطانهم العالي !

وبكل وعي " جنتماني رفيع " وبكل " وقار أكاديمي " يكرر قادة ومتقفو وأساتذة جامعات العالم الثالث النظريات والتفسيرات " الطبيعية ، الإلهية " المزعومة التي يستوردونها مع ألبستهم الأنيقة ، وأدواتهم المنزلية ، وزينات بيوتهم ، وتكنولوجيا صناعتهم ، ووجبات طعامهم ، من الغرب والتي يفرضونها على شعوبهم وتلامذتهم ليؤكدوا لهم ، من حيث يدركون أو لا يدركون ، إن الانسان المستخلف في الأرض ، والذي أودع اسرارها ، ويعمل بمقتضى ما أودع لديه ، هو ذلك الإنسان الغربي ، وهو المجتمع الغربي ، والدولة صاحبة السيادة !!!

ويمشون في جنازته !

وهكذا فإن الغرب الاستعماري الذي دمر كل شروط الحياة الطبيعية المستقرة في الشرق ، بدءاً بصيد وإهلاك سكانه (صيد الزنوج من أفريقيا واستعبادهم في أمريكا) ومروراً بنهب كل ثرواته ، ثم تخصيصه بإنتاج ما يحتاجه الغرب وباستهلاك ما ينتجه الغرب مما لا يحتاجه ، وانتهاءً بـ " اصطياد " خيرات أرضه وثمرات عمل شعوبه ، بوسائل " اقتصادية شرعية " جداً !! وعبر العلاقات " المتكافئة " بين دول وحكومات ذات سيادة ! وبما يتطابق كلياً مع " قوانين العرض والطلب " السائدة ، التي تأبى إلا أن تجوع بعض الشعوب بينما تحرق دول أخرى ما تنهبه منها من ثروات ! ان هذا الغرب يفعل كل ذلك وهو مستريح إلى نومة شعوب العالم الثالث المخدرة والغافلة عن أسباب ومصادر بلواها ، وكأنها " قدرها " المكتوب!

ويساهم في حمل نعش القتل قطاع " واع " في العالم الثالث يتصدى بكل " أريحية " و " شهامة " للواجب !

فإذا ما افتقدت الشعوب الغذاء نتيجة النهب المنظم من الخارج والداخل ، ونتيجة العمل المكثف والواعي لاقامة شروط اقتصادية واجتماعية تطرد الانسان بعيداً عن الارتباط بأرضه ووطنه ومجتمعه ، وبعيداً عن كل انتاج ، ونتيجة تدمير الأنظمة الانتاجية التي تؤمن له الكفاية ، تبع " فاعلو الخير " من دول وشركات غربية بـ " التعويض " عن كل ذلك بمحفوظات الأغذية الفاسدة والمنهكة لقوى الانسان ، وبقروض " ميسرة " (هكذا !) تربط الشعوب بعقود عبودية أبدية لا فكاك منها بأية وسائل " اقتصادية " !

أما المرموقون " من أبناء العالم الثالث فإن أعظم ما يسجلونه لأنفسهم من انتصارات هو "نجاحاتهم" الباهرة في الحصول على هذه الصدقات وقروض العبودية من " فاعلي الخير " دون النظر الى الاتجاهات الخطيرة المستمرة في تطور مجتمعاتهم نحو مزيد من الافتقار والانصراف عن الانتاج والعمل وتخريب ما يمكن ان يقدمه التعاون الاجتماعي المنظم والفعال من ثمرات نتيجة استغلال خيرات الطبيعة المحلية ، الاستغلال العلمي الصحيح ، والاستفادة من التجارب المتقدمة في هذا المضمار وتعبئة الطاقات القومية كلها في هذا المجال.

الشيء الأهم ، والشيء الأوحى ، الذي يشغل بال المتكاتفين على إفقار الانسان ونهب الشعوب هو " النهب ، ثم المزيد من النهب " ، هكذا تقوم القوانين المزعومة !

لكن الانسان .. لكن الشعوب المتخلفة كلها ، لم تعد مقتنعة بذلك على اي حال . ونحن نعيش في عصر عاد فيه الوعي إلى قيادة التجربة والممارسة ولم يعد ذليلاً لها . وفي ذلك يكمن الأمل .